

حدث ورأي

غموض مهام "قوة الاستقرار الدولية" في غزة يفتح المجال لمرونة واسعة في التطبيق قد تؤدي لتصادم مباشر مع المقاومة

الحدث

تبنى مجلس الأمن الدولي مشروع القرار الأمريكي 2803 والذي يدعم وقف إطلاق النار في غزة وفقاً لخطة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بنقاطها العشرين. وصوّت المجلس بأغلبية 13 صوتاً مقابل امتناع روسيا والصين عن التصويت لصالح القرار. ويفرض القرار إطاراً انتقالياً جديداً تحت مسمى "مجلس السلام" بقيادة "ترامب" شخصياً والذي وصف القرار بـ "اللحظة التاريخية" واحد أكبر القرارات في تاريخ الأمم المتحدة. وينص على تشكيل "قوة استقرار دولية"، ستضطلع بمهمة حماية المدنيين والعمليات الإنسانية، وتأمين حدود قطاع غزة مع "إسرائيل" ومصر ونزع السلاح من القطاع، على أن تقوم هذه القوة بعملياتها "بالتشاور مع مصر وإسرائيل"، وتسمح "بتدريب شرطة فلسطينية"، ويستمر وجودها "حتى نهاية سنة 2027 على الأقل".

الرأي

لا يحمل تبني القرار 2803 في مجلس الأمن أي مفاجأة خصوصاً بعد التأييد العربي والإسلامي للقرار الأمريكي بعد إجراء تعديلات عليه قبل التصويت على القرار. ويضع المشروع الأمريكي غزة تحت الوصاية الدولية، ومنح التفويض الدولي لإدخال قوة الاستقرار لكي تساهم في نزع سلاح المقاومة وإنهاء وجودها العسكري في القطاع وفقاً لما تسعى لتحقيقه خطة "ترامب". ويضع تمرير القرار الأمريكي ضغطاً جديداً على فصائل المقاومة، قد يدفعها للمرونة في بعض القضايا لتجنب أي تصادم لا سيما وأن هناك استغلالاً واضحاً للملف الإنساني الصعب والمعقد في القطاع.

ورغم أن القرار يفتقد لتحديد هذه الأمور بدقة إلا أنه يمنح هذه القوة صلاحيات أمنية واسعة، وهو ما يفتح المجال لمرونة واسعة في التطبيق ستتشكل حدودها كنتيجة للضغط "الإسرائيلي" والمقاومة الفلسطينية. وترى أوساط "إسرائيلية" بأن القرار يشكل تحولاً تاريخياً يتمثل في تدويل القضية الفلسطينية وهو السيناريو الذي كانت تحاربه "إسرائيل" باستمرار، خوفاً من نقل زمام الأمور منها وتقييد حرية تحركاتها العملياتية، لا سيما في حال تواجدها قوة أمنية في القطاع. أما على الجانب الفلسطيني، فإن ثمة معوقات مرجحة ميدانياً لتطبيق القرار، ناتجة عن رفض فصائل المقاومة للقرار الأمريكي ولا سيما ما يتعلق بنزع سلاح المقاومة وإدخال القوة الدولية لتنفيذ ذلك.

وفي حال اتجهت هذه القوة الدولية لتنفيذ مهمة نزع سلاح المقاومة فلا يمكن استبعاد دخولها في تصادم مباشر مع فصائل المقاومة، فضلاً عن الاحتكاك المباشر بالسكان وما قد يترتب عليه من توترات ميدانية وربما اشتباكات لا سيما في حال النظر لهذه القوة كقوة احتلال، الأمر الذي قد يزيد من تردد الدول الراغبة في المشاركة بالقوة، وهو ما حصل مع عدد من الدول التي تواصلت معها الولايات المتحدة للمشاركة فيها.

